

اسم المصدر :

الحياة

التاريخ: 2011-01-28

رقم العدد: 17465

رقم الصفحة: 1

مسلسل: 5

رقم القصة: 1

## لبنان: ميقاتي يرجح حكومة "تكنوقراط" وكتلة الحريري تسأله عن المحكمة والسلاح

□ بيروت، باريس، دمشق - الحياة

■ رجح الرئيس المكلف تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة نجيب ميقاتي أمس أن يسعى إلى تاليف حكومة تكنوقراط في اليوم الأول لاستئذاراته مع كتلة النواب، في ظل اتجاه كتلة «المستقبل» النيابية وحلفائها إلى عدم المشاركة في حكومتها التي وانطبوا على وصفها بأنها حكومة يقودها «حزب الله» أسوة بوصفهم ميقاتي نفسه بأنه مرشح الحزب. وإذ عرض ميقاتي أمس مطالب كتلة النواب، في عملية التشاور معها التي تنتهي اليوم، فإن الانقسام السياسي بين

فريقي الأزمة السياسية بقي على حاله خلال الاستئذارات. ومع أن كتلة نواب «حزب الله» دعت إلى قيام «حكومة شراكة وطنية» وإنقاذ وطني، فإن رؤساء الكتلة النيابية الأخرى التي حملت ميقاتي إلى رئاسة الحكومة لم يترددوا في القول إن الحكومة ستكون حكومة اللون الواحد مثل رئيس «كتلة التغيير والإصلاح» النيابي العماد ميشال عون ورئيس تيار «الردة» النائب سليمان فرنجية وغيرهما، فيما طرحت كتلة «المستقبل» وكتل أخرى من قوى ١٤ آذار مجموعة أسئلة على ميقاتي، في شأن ما تنويه حكومته، في ظل قرارها عدم المشاركة فيها، ومحورت حول موقفه من إلغاء تعاون لبنان مع المحكمة الدولية كما تطالب

قوى ٨ آذار ومن مسألة نزع السلاح خارج إطار سلاح المقاومة. وفيما كانت الاستئذارات تأخذ مداها في مبنى البرلمان، فإن تعقيدات الأزمة السياسية التي تعصف بلبنان بقيت مدار اهتمام خارجي، فابلق مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط جيفري فيلتمان «الحياة» في باريس حيث أجرى محادثات حول لبنان مع المسؤولين الفرنسيين أثناء مروره بها، أن بلاده وبولا أخرى مهتمة بالتعاون مع حكومة لبنانية ملتزمة بقوة بقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، خصوصاً أن لبنان عضو

في مجلس الامن، وقال إن من المهم ان يعرف لبنان توقعات الاسرة الدولية منه.

وفيما جرى اتصال بين وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو ورئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم ال ثاني للتشاور حول لبنان، فإن بن جاسم زار باريس والتقى مساء امس الرئيس نيكولا ساركوزي، ليعلن بعد اللقاء الغاء اجتماع كان مقرراً في العاصمة الفرنسية بمشاركة مندوب وزارات الخارجية في كل من فرنسا والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وقطر وتركيا وروسيا، لانه «لا يقدم شيئاً جديداً».

وزارت السفارة الأميركية في بيروت مورا كونيللي الرئيس ميفاتي لإبلاغه الموقف نفسه الذي اعلنته فيلتمان وأكدت استمرار بلادها في دعم المحكمة واستقرار لبنان. وهي زارت مساء رئيس حكومة تصريف الاعمال سعد الحريري وناقشت معه الاستثمارات النيابية وموقف تيار «المستقبل» منها وأتت بقراراته والتزامه بالدفاع عن سيادة لبنان واستقراره خلال فترة ولايته. وشددت على «إرادة الولايات المتحدة المتواصلة التعاون التام مع الرئيس الحريري وحكومته في تصريف الاعمال على العديد من القضايا ذات الأهمية المشتركة للبنان والولايات المتحدة». واعادت السفارة كونيللي التأكيد أيضاً على دعم الولايات المتحدة لاستقرار لبنان واستقلاله وسيادته، وكذلك دعمها للمحكمة الخاصة بلبنان.

وقالت مصادره دبلوماسية لـ «الحياة» ان رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي جون كيري أجل زيارة له كانت مقررة لدمشق في الأيام المقبلة.

ومن المتوقع ان يلتقي السفير الفرنسي توني بيغنون الرئيس ميفاتي لإبلاغه حرص فرنسا على التزام حكومتها القرارات الدولية والمحكمة الخاصة بلبنان.

وفي المقابل قال وزير الخارجية السوري وليد المعلم إن «ما يحترقنا أنه عندما نقول إنما لا نريد أن نتدخل، نسمع محاضرات عن احترام سيادة لبنان واستقلاله ونحن نريد من الآخرين الذين يدعوننا الى احترام سيادة لبنان واستقلاله ان يمارسوا هذا الاحترام» واعتبر ان العلاقة بين سورية والسعودية طيبة وجيدة «ونأمل بان تتطور وتعمق أكثر» وأشار الى ان ما جرى في لبنان عملية تتفق مع الاصول الدستورية اللبنانية.

وبالعودة الى الاستشارات، كان لافتاً ان كتلة نواب حزب الكتائب أيدت موضوع مشاركة الحزب في الحكومة مفتوحاً للحوار خلافاً للكتل الأخرى في قوى 14 آذار.

وترجم المؤتمر الذي تسببه الأزمة السياسية بسجال حول اسئلة كتلة «المستقبل» لميفاتي والتي اعلنتها رئيس الكتلة الرئيس فؤاد السنيورة، فرد عليه النائب في كتلة بري، النائب علي حسن خليل.

وسال السنيورة ميفاتي إذا كان سيلتزم برفض فك التزام المحكمة الخاصة بلبنان وعدم إخراج أي من المواضيع المتعلقة بذلك على مجلس الوزراء وعمّا إذا كان يلتزم وضع خطة زمنية لجمع السلاح ما عدا سلاح المقاومة الموجه الى إسرائيل وعمّا إذا كان يلتزم بقرارات مؤتمر الحوار الوطني.

واعتبر النائب خليل ان اسئلة السنيورة تعجيزية وانه هدفها الانفصال عن الالتزام الوطني وسال عن التزام الرئيس الحريري بما توصلت إليه المبادرة السعودية - السورية، ورد النائب في «المستقبل» عماد حوري مساء على الأخير سائلاً: «هل وصل الأمر الى هذه الحدود من العجرفة والوصاية السياسية وضيق الصدر ليلتضح النائب المذكور متحيزاً نفسه تافهاً باسم الرئيس المكلف».



وقالت مصادر نيابية في كتلة «المستقبل»، لـ «الحياة»، إن الاجتماع الذي عقد أمس بين ميفاتي والحريزي في إطار المشاورات التي يجريها الرئيس المكلف كان هذا من الاجتماع الذي عقد بينهما أول من أمس في «بيت الوسط»، لكنه لم يبدل من الموقف السياسي للحريزي. وأوضحت المصادر نفسها أن الحريزي أكد لميفاتي أن ما قبل التكليف غيره ما بعد التكليف. وأنه بالتالي في حل من الأفكار التي تم التداول فيها بين المملكة العربية السعودية وسورية، خصوصاً بعد إعلان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز سحب يده من دون أن ينسحب من لبنان، وتأكيد حرصه الشديد على استقراره وأمنه ومساعدته. ولغقت السي أن الحريزي كان واضحاً في عدم التزامه أو تعهده بأي من الأفكار، «سواء» في خصوص المحكمة الدولية أم غيرها. وبالنسبة إلى لقاء ميفاتي مع عدد من نواب كتلة «المستقبل» برئاسة السنهوري، قالت المصادر إنه جرى بحث في المذكرة التي سلمها وفد الكتلة لميفاتي الذي نقل عنه قوله في جوابه على البند المتعلق بالمحكمة الدولية، أن «هذا البند لا يزال نقطة اختلاف بين اللبنانيين وأنتم لديكم وجهة نظر وللغريق الآخر وجهة نظر» وهذا ما كنت أقصده عندما قلت في أكثر من مناسبة أن المواضيع الخلافية يجب أن تكون سادة للحوار. وأنا من جهتي لم اتعهد لأي طرف بأي موقف من المحكمة لأنني اعتقد بأنه في حاجة إلى إجماع وطني لبناني وإلى احتضان عربي ومن بينهما لا يمكن التوصل إلى مخرج.

وقبل لميفاتي: «هل الإجماع اللبناني المطلوب يتامن من خلال حكومة يمكن أن تتشكل من لون واحد» فأجاب: «إن ما أقصده بالإجماع الوصول إلى تفاهم يحظى بموافقة الجميع». وأضاف: كما قال أحد النواب لـ «الحياة»: «أنا أرفض» كما رفض الرئيس السنهوري، أن أخضع لخصم وطني من هذا الفريق أو ذاك.

وأيد ميفاتي ما ورد في المذكرة في شأن تطبيق اتفاق الطائف من دون استثنائية والالتزام بما نص عليه مؤتمر الحوار الوطني الأول بخصوص جمع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وضيطة وتنظيمه في داخلها، كما أيد مطالبته «المستقبل» بوجوب بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها ونزع السلاح غير الشرعي والاستقواء به لأغراض سياسية.

وقبل أن ينتهي اللقاء، سأل أحد النواب ميفاتي عن صحة ما يتردد عن أن عملية تأليف الحكومة تتم في الخارج، فأجاب: «هذا ليس صحيحاً وسترون لاحقاً». وفي هذا السياق أكد ميفاتي أنه ضد التنسيف والكيدية وأن لا مكان لهما في رئاسة الحكومة وبالتالي لن يتكرر ما حصل بعد انتخاب العماد إميل لحود رئيساً عام ١٩٩٨، لكن أحد النواب عاد ونثر سكر ما أقدم عليه الفريق الآخر من تعطيل لجلسات الوزراء واللجوء إلى استخدام السلاح وشل البلد والاستقالة من الحكومة وسأل الأيشكل كل ذلك مخالفاً لما نص عليه اتفاق الدوحة.